QNB

مشروع التقرير السنوي
لنشاط البنك، 2017

المحتويات

المناخ الإقتصادي و المالي .....
نشاط بنك قطر الوطني .....
التعهدات .....
الودائع .....
نشاط الخز ينة .....
اهم مؤشرات البنك .....
المناخ الإجتماعي.....

مقدمة

عمليات السياسة النقدية

- أقفلت نسبة الفائدة الوسطيه للسوق النقدية سنة 2017 في حدود 5,23 % مقابل 4.26% سنة 2016.
- تطور سعر الفائدة المديري سنة 2017 ليبلغ نسبة 5 % مقابل 4.25 %سنة 2016.

سوق الصرف المحلية

عرف سعر الصرف، خلال كامل سنة 2017، تراجع الدينار بـ6٪ مقابل الدولار و 21٪ مقابل الأورو .

أهم المؤشرات المالية

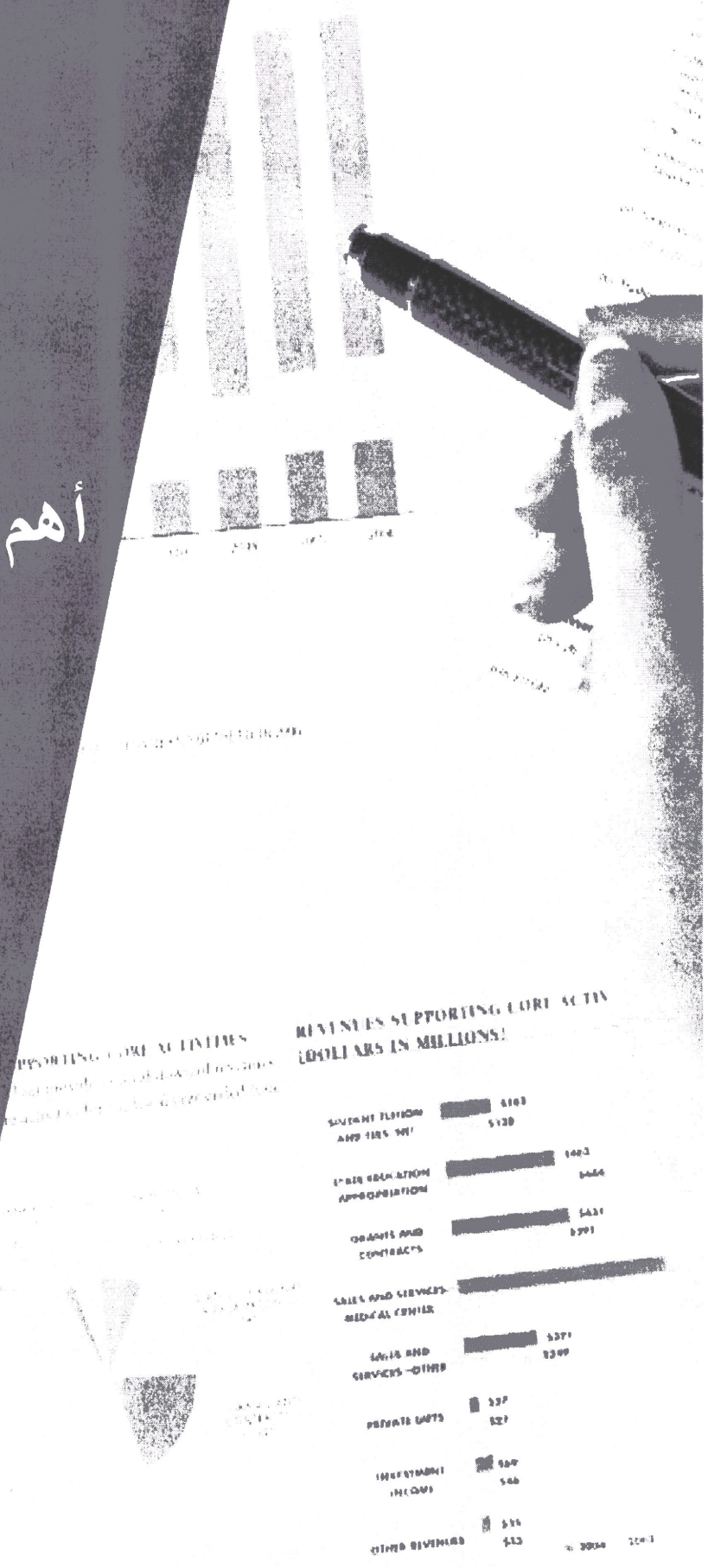

نشاط بنك قطر الوطني – تونس

1 التعهدات

تواصل نسق نمو تعهدات البنك خلال سنة 2017 اذ بلغ مجموع التعهدات الخام على الحرفاء 1303 مليون دينار في نهاية العام مقابل 1060 مليون دينار في نهاية 2016 أي بزيادة 23 بالمئة مقابل نمو بـ11% بالمئة بالنسبة للقطاع المصرفي وهو ما يؤكد تواصل توسع حصة البنك من اجمالي التعهدات في القطاع خلال السنوات الأخيرة

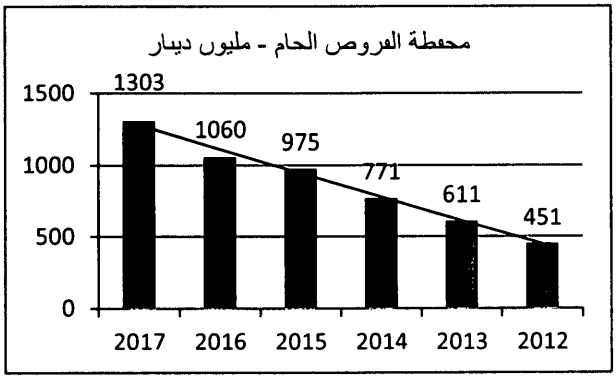

هيكلة محفظة القروض

البند	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قروض طويلة و متوسطة الأجل للمؤسسات	133 785	207 351	265 804	450 884	418 075	431 981
الايجار المالي	16 914	17 441	19 921	17 464	17 405	23 148
قروض قصيرة الاجل	156 575	214 316	247 183	257 975	383 335	546 567
قروض الأفراد	80 812	93 690	107 621	124 365	135 159	145 794
تعهدات بالامضاء	62 534	78 545	130 952	123 897	106 401	155 490
المجموع	**450 620**	**611 343**	**771 481**	**974 585**	**1060 375**	**1 302 980**
نسبة التطور	43%	36%	26%	26%	9%	23%

و مثلت القروض الطويلة و متوسطة الأجل 33 بالمئة من اجمالي المحفظة مقارنة بـ 39 بالمئة في موفى 2016.

2. الودائع

بلغ محموع ودائع و أموال الحرفاء 608 م د ت في نهاية 2017 مقابل 505 م د ت في نهاية سنة 2016 أي بتطور بنسبة 20 بالمئة و قد ارتفعت بنسبة تعطية القروض بالودائع في سنة 2017 لتبلغ بنسبة 47 بالمئة

	2013	2014	2015	2016	2017
الودائع	379	319	391	505	608

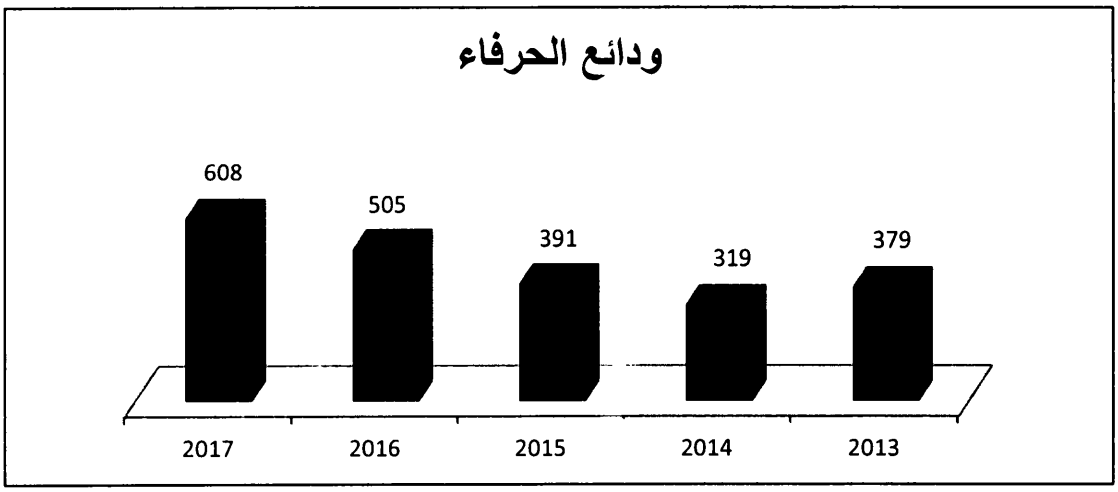

و قد شهدت سنة 2017 نموا في قائم ودائع تحت الطلب بنسبة 27 بالمئة مقارنة بسنة 2016 و في ودائع لأجل بنسبة 18 بالمئة وكذلك في قائم شهادات الايداع بنسبة 69 بالمئة في حين حافظت حسابات الادخار على نفس النسق كما هو مبين اسفله

الودائع	2014	2015	2016	2017
ودائع تحت الطلب	168	167	208	264
شهادات الايداع	25	47	18	30
حسابات الادخار	55	57	57	57
ودائع لاجل	57	98	195	229

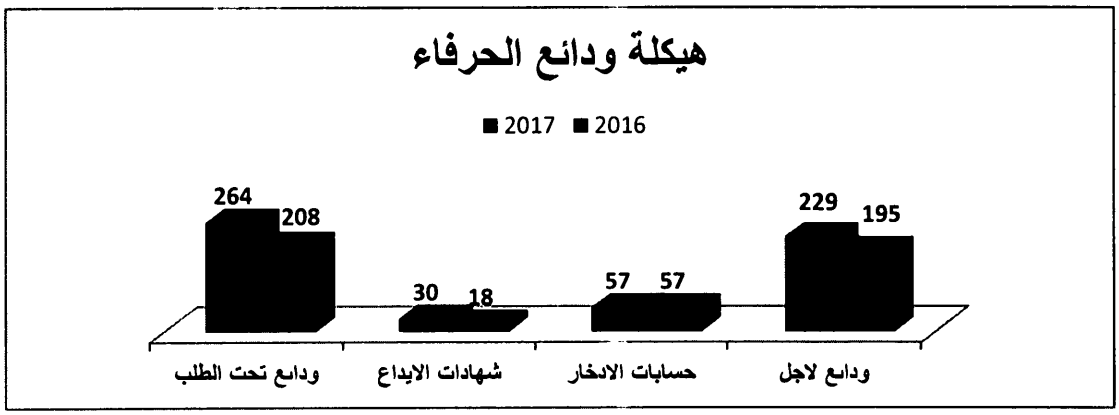

الودائع تحت الطلب

شهد قائم الودائع تحت الطلب نموا بنسبة 27 بالمئة خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2016

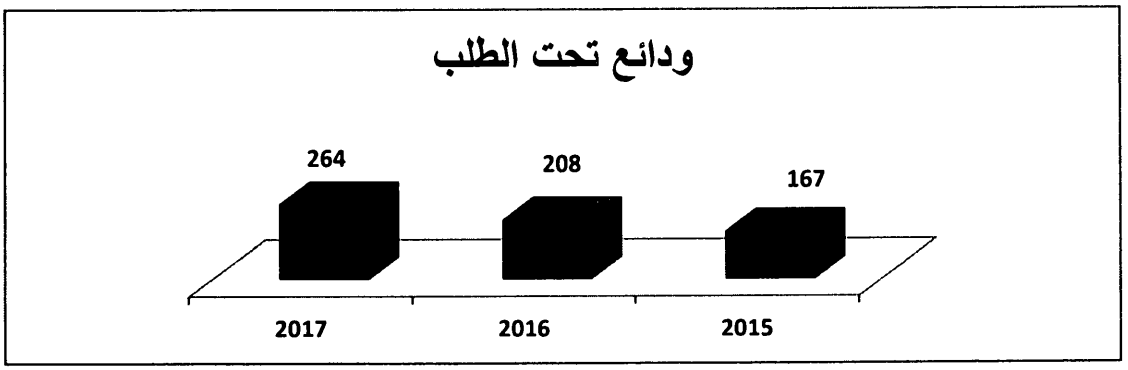

شهادات الايداع

بعد تراجع قائم شهادات الايداع سنة 2016 تطور هذا الأخير خلال سنة 2017 و ذلك بنسبة 69 بالمئة.

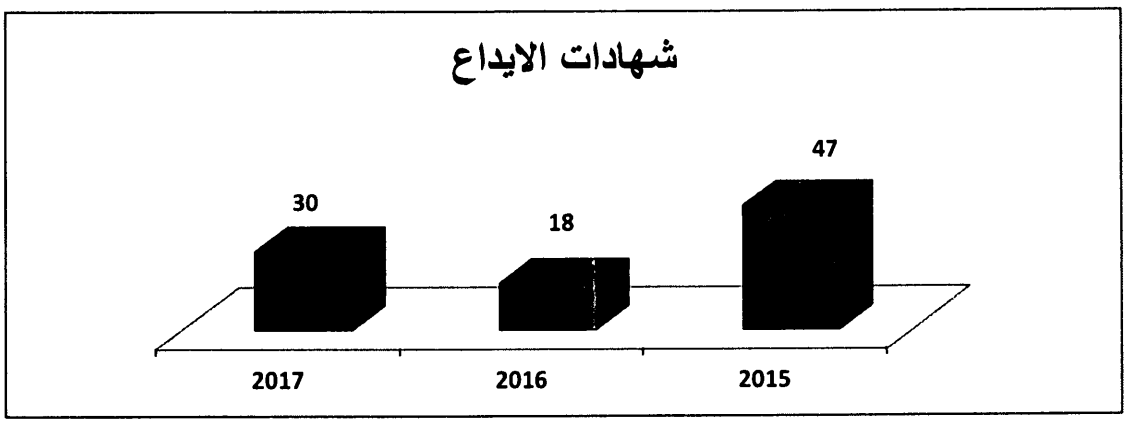

حسابات الادخار

حافظ قائم حسابات الادخار على نفس المستوى تقريبا مقارنة بسنة 2016

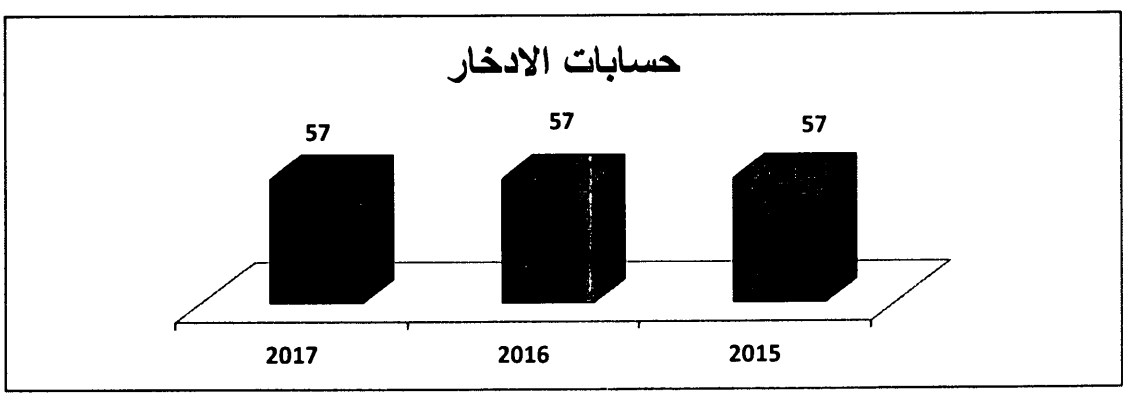

ودائع لأجل

شهد قائم الودائع لأجل تطورا بنسبة 18 بالمئة مقارنة بسنة 2016

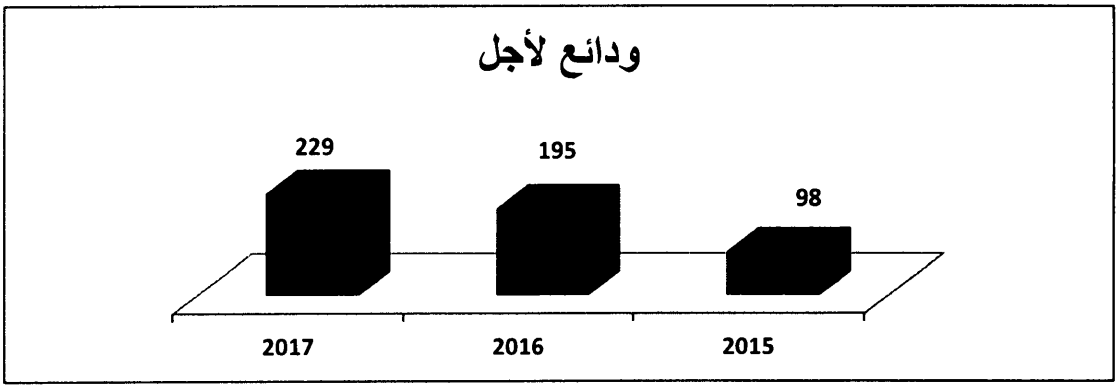

تطور نسبة السيولة الترتيبية

شهدت نسب السيولة الترتيبية تحسن خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 و تنفي مرتفعه بالنظر الى النسبة الدنيا المحددة من البنك المركزي و المقدرة بـ 80 بالمئة.

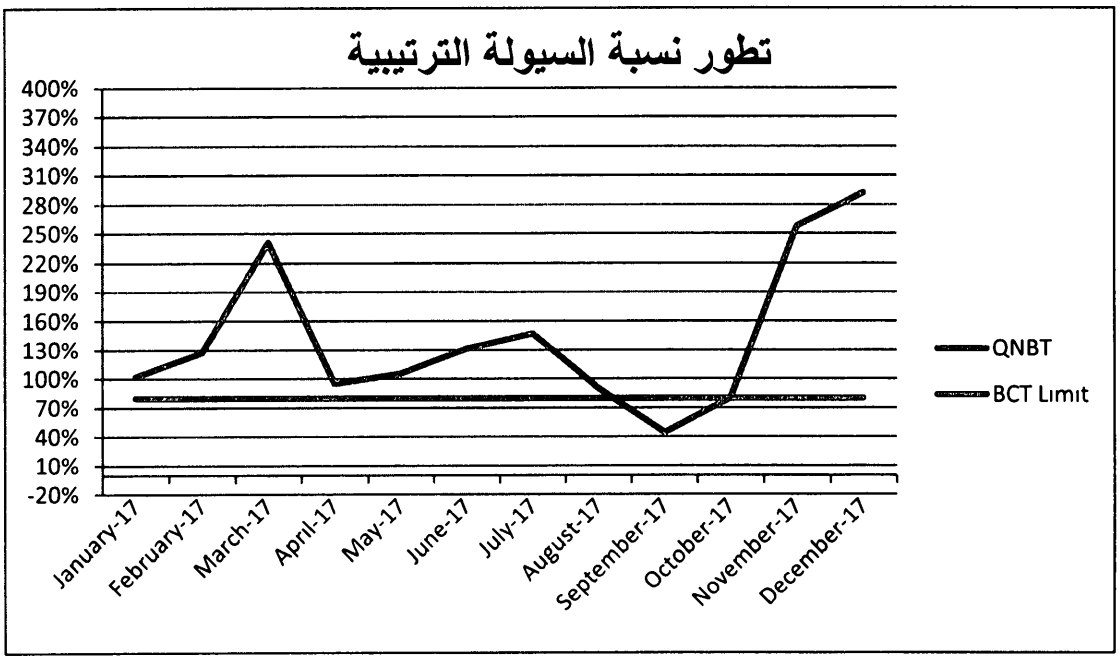

3.اهم مؤشرات البنك

- **الديون المصنفة :**

هيكلة الديون المصنفة كالأتي

الصنف	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصنف 0	61.6%	60.8%	58.54%	69,4%	53.6 %	57.96%
الصنف 1	26.5%	23%	24.04%	14.4%	22.1 %	21.55%
الصنف 2	1.8%	4.1%	0.56%	1.0%	2.4 %	3.49 %
الصنف 3	3 5%	2.7%	3.39%	2,2%	4.0 %	1.79%
الصنف 4 و 5	6.6%	9.3%	13.46%	13.0%	17.9 %	15.21%

الناتج البنكي الصافي

	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج البنكي الصافي	22 9	30 7	40 5	34 7	49 8

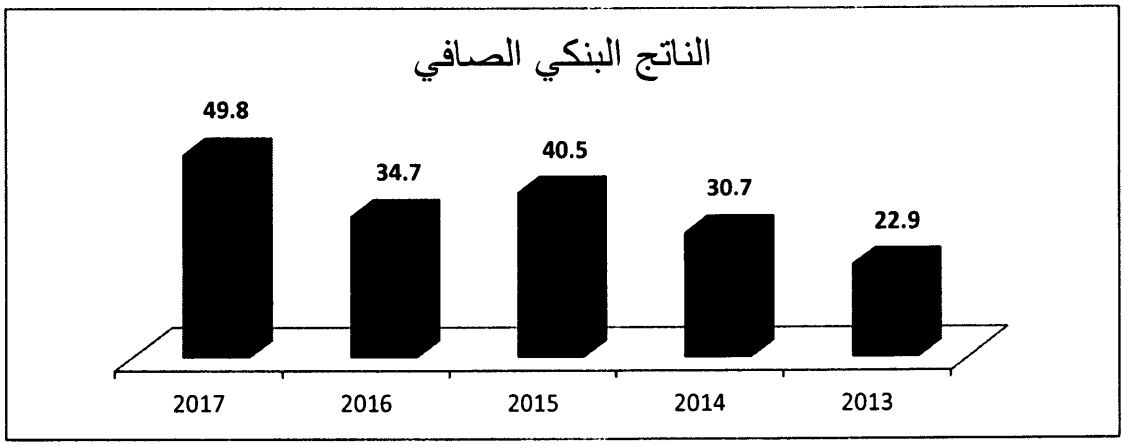

شهد الناتج البنكي الصافي نموا بنسبه 44 بالمئه مقارنه بالسنه الفارطه حيث استقر في مستوى 49 8 م د ب مقابل 34.7م.د.ب في 2016 و 40 5 م د ب في 2015 هذا التطور يعود بالأخص الى ارتفاع حجم القروض و التحصيل خلال سنة 2017 مما انجر عنه ارتفاع الفوائد و المداخيل

الأعباء العامة للتصرف

بلغت الأعباء العامة للتصرف 9 8 م د ت في ديسمبر 2017 مقابل 11 9 م د ب في ديسمبر 2016 حسب تراجع ب 18بالمئة

	2014	2015	2016	2017
الأعباء العامة للتصرف	8 9	10.2	11 9	9 8

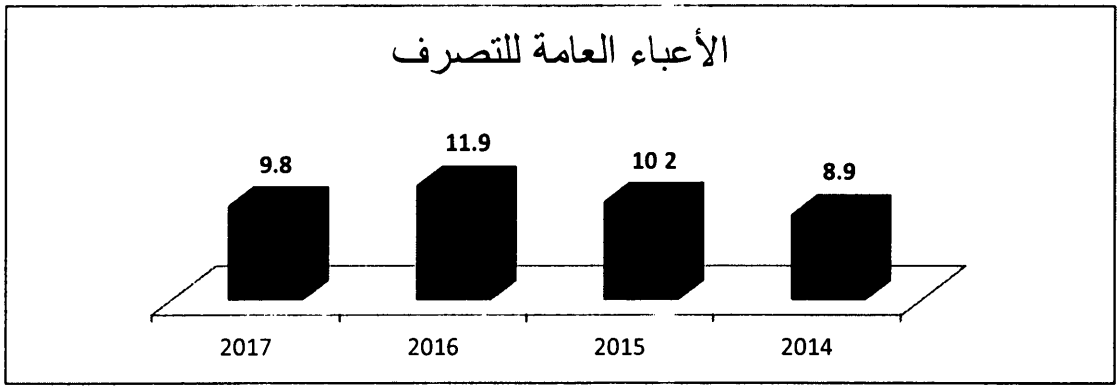

أجور الموظفين و الاعباء الاجتماعية

تواصل نمو أجور الموظفين نما في دلك الأعباء الاجتماعيه اد بلغ 25 934 م د ب في دسمبر 2017 مقابل 25 078 م د ت في ديسمبر 2016 مسجلا بدلك ارتفاعا طفيفا نسبه 3 بالمئة

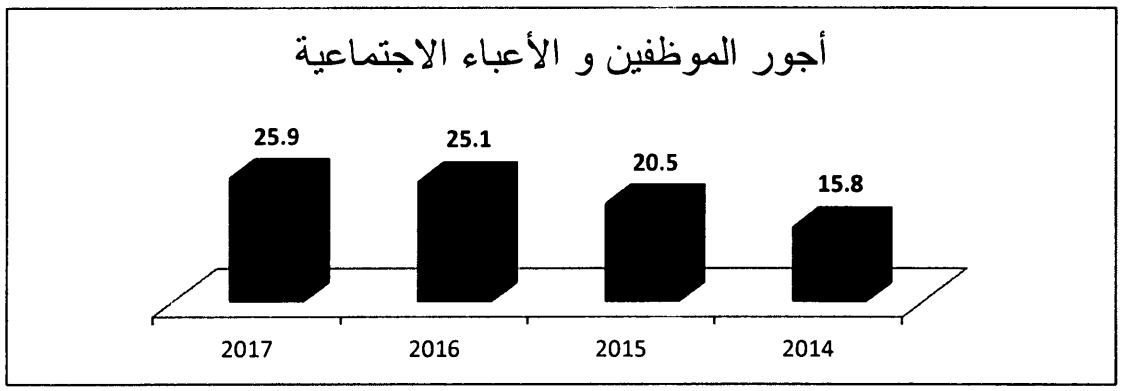

مصاريف الأصول

بلغت مصاريف الاصول 1.9 م د ت في موفى سنة 2017 و دلك يعود بالاحص الى اقتناء معدات و منظومات معلوماتية ليرتفع احمالي هده المصاريف منذ سنة 2013 الى 6 27 م د ب

	2013	2014	2015	2016	2017
الأصول	25 603	35 379	43.071	43 840	45 660
اقتناءات السنة	6.053	9.776	7.780	2.113	1 907

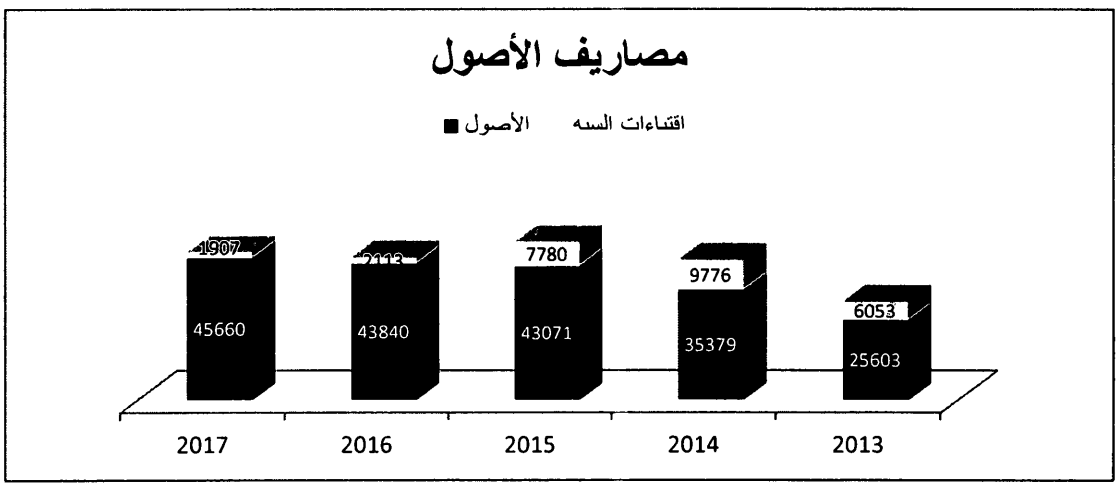

نشاط الخزينة في سنة 2017

تواصلت الضغوط على وضعية السيولة في البنك و المتأتية أساسا من نقص السيولة البنكية في القطاع ككل، و هذا يعود الى حد البنك المركزيّ من ضخ السيولة في عملياته مع البنوك و ضعف محفظة القروض المؤهلة لإعادة التمويل و صعوبة توفير ودائع و توظيفات الحرفاء. عملية الترفيع في رأس المال مكنت البنك من تحسين سيولته في نهاية السنة.

النشاط في السوق النقدية

تم الإتفاق مع البنك المركزي التونسي على تحويل عملية مبادلة العملات (SWAP) إلى عمليات السوق المفتوح بعد صبط الإطار القانوني له و البدأ في عمليات المقايضة عن طريق المزاد. هذه العمليات و إن مكنت البنك من الحصول على تمويلات بالدينارلمدّة ثلاثة أشهر متجددة إلا أنها شهدت إرتفاع في التكلفة و التي إنعكست بالتالي على التكلفة الجملية لموارد البنك. نتيجة عملية الرفع في رأس المال بمبلغ 100 مليون دينار تونسي أي ما يعادل 40 مليون دولار أمريكي تم التخفيض في الخط التمويلي الذي تحصل عليه بنك قطر الوطني تونس من البنك الأم والذي أصبح إجماليا 160 مليون دولار أمريكي و قد تم اللجوء إلى السوق النقدية بالعملة الأجنبية لتعويض الفارق و تمديد عمليات المقايضة مقابل الدينار مع البنك المركزي التونسي بنفس المبلغ الإجمالي 200 مليون

وتتمثل العمليات كالتالي :

عملية المبادلة الأولى :

تاريخ التجديد	تاريخ الأجل	المبلغ المتحصل عليه بالدينار	المبلغ بالدولار	معدل س.ف للدينار	معدل س.ف للدولار
2016/09/30	2017/01/04	185 050 000,000	100 000 000,000	4,25	1,1
2017/01/04	2017/04/04	186 500 000,000	100 000 000,000	4,25	1,1
2017/04/04	2017/07/05	188 000 000,000	100 000 000,000	4,25	1,1
2017/07/05	2017/10/05	189 510 000,000	100 000 000,000	4,25	1,1
2017/10/05	2017/01/05	191 030 000,000	100 000 000,000	4,25	1,1

عملية المبادلة الثانية :

تاريخ التجديد	تاريخ الأجل	المبلغ المتحصل عليه بالدينار	المبلغ بالدولار	معدل س.ف للدينار	معدل س.ف للدولار
2016/11/11	2017/02/14	198 780 000,000	100 000 000,000	4,25	1,1
2017/02/14	2017/05/15	200 340 000,000	100 000 000,000	4,25	1,1
2017/05/15	2017/08/15	201 950 000,000	100 000 000,000	4,25	1,1
2017/08/15	2017/11/16	203 570 000,000	100 000 000,000	4,25	1,1
2017/11/16	2017/12/18	163 312 000,000	80 000 000,000	4,25	1,1
2017/12/18	2018/01/17	122 808 000 000	60 000 000,000	4,25	1,1

عملية المقايضة بالمزاد في السوق النقدية :

تاريخ البداية	تاريخ الأجل	المبلغ بالدولار	المبلغ المتحصل عليه بالدينار	معدل س.ف للدينار	معدل س.ف للدولار
16/11/2017	14/02/2018	19 833 399,44	50 000 000,00	5,7	1,28789
18/12/2017	21/03/2018	20 016 012,81	50 000 000,00	5,85	1,46349

عمليات التمويل الأسبوعية مع البنك المركزي التونسي:

واصلت الخزينة عمليات إعادة تمويل مخزون رقاع الخزينة للدولة التوسية بصفة أسبوعية و ذلك للمساهمة في تمويل النشاط الإقراضي للبنك أو لإعادة توظيفه في السوق النقدية بهامش ربح معدله 0,25 % .
في بعض الأحيان لجأت الخزينة إلى إعادة تمويل محفظة القروص المؤهلة لهذه العملية و دلك لتوفر قائم قروض يعادل 40 مليون دينار قابل للتمويل في نهاية سنة 2017.

عمليات التوظيف في الأوراق التجارية

نظرا للمخاطر المرتفعة في القطاع الخاص و في ظل ندرة السيولة لم تر الخزينة من الصالح توظيف مواردها في الأوراق التحارية .

السوق المالية :
تتوزع توظيفات البنك في السوق المالية بين رقاع الخزينة للدولة التونسية، قروض رقاعية خاصة تمتاز بدرجة مخاطر منخفضة و أسهم شركات مدرجة بالبورصة تم تحويل إدارتها إلى إدارة الخزينة بعد تصفية الشركة المالية التونسية القطرية.

عمليات التوظيف في رقاع الخزينة :

يشكل مخزون البنك من رقاع الخزينة نظير لأموال المساهمين و قد بلغ في نهاية 2017 قيمة 116.3 مليون .
كما يمثل الإستثمار في رقاع الخزينة مخزون احتياطي يمكن تمويله باللجوء إلى البنك المركزي التونسي بأسعار فائدة تفاضلية على المدى القصير.

ويتمثل قائم رقاع الخزينة كما يلي :

الأجل	الكمية	القيمة الإسمية	سعر الفائدة	المردودية
2018/10/12	48 800	48 800 000	% 5,5	% 6,1
2020/10/14	20 000	20 000 000	% 5,5	% 6,4
2022/08/11	30 000	30 000 000	% 5,6	% 6,3
2017/06/20	17 500	17 500 000	% 5,5	% 6,35
المجموع		116 300 000		

عملية الإستثمار في القروض الرقاعية الخاصة :

الإستثمار في هذه السندات تكون بالتحوط الكامل صد كل المخاطر حيث ان كل هذه السندات تم إصدارها من طرف شركات مالية مدرجة ببورصة تونس وأغلبها شركات مالية فرعية لبنوك تونسية.

ويبلغ القائم في نهاية 2017 كما يلي :

الأجل	المدة	النسبة	القيمة	المصدر	تاريخ الإكتتاب
2018/01/11	5 سنوات	TMM+0 6 %	142 850	التحاري بنك	2010/01/11
2018/10/14	5 سنوات	% 7	300 000	يونيفكتور	2013/10/14
2018/11/22	5 سنوات	% 7	900 000	التحاري للإيجار المالي	2013/11/22
2019/04/28	5 سنوات	% 7,2	600 000	التونسية للإيجار المالي	2014/04/28
2019/12/16	5 سنوات	% 7,55	800 000	التونسية للإيجار المالي	2014/12/15
2019/12/16	5 سنوات	% 7,35	800 000	البنك التونسي الكويتي	2014/12/15
2019/12/26	5 سنوات	% 7,5	800 000	التحاري للإيجار المالي	2014/12/26
2020/10/30	5 سنوات	% 7,4	1 200 000	التحاري بنك	2015/10/20
2020/12/25	5 سنوات	% 7,7	1 200 000	التحاري للإيجار المالي	2015/11/18
2020/02/09	5 سنوات	% 7,6	1 200 000	التونسي العربي للإيجار المالي	2015/02/09
2020/04/30	5 سنوات	%7 4	1 200 000	حسعل للإيجار المالي	2015/04/30
2022/05/10	5 سنوات	%7.62	2 000 000	البنك التونسي اليبي	2017/05/10
		المجموع	11 142 850		

سوق الصرف :

تعمل إدارة الخزينة على الرفع من مردودية نشاط الصرف بالبنك وذلك على العديد من الأصعدة . فبينما ، تجتهد مصلحة البيع على تطوير النشاط مع الحرفاء الطبيعيين والشركات وذلك بالتنسيق مع مختلف الإدارات المعنية، تقوم مصلحة الصرف بتطوير النشاط مع البنوك التونسية والأجنبية.

كما تقوم إدارة الخرينة بضبط أسعار الصرف على مستوى الفروع ومكاتب الصرف وتحرص على إدارة وصعية الصرف بطريقة محكمة للرفع من المردودية وتفليص المخاطر.

كما تسعى إدارة الخزينة إلى الرفع من مستوى موارد البنك وذلك بتنويع المنتجات المعروضة للعملاء قصد توظيف أموالهم كما تقدم لهم منتجات الصرف الآني والآجل ومنتجات الحماية من مخاطر الصرف والتوظيف بالدينار والعملات الأجنبية والتمويل بالعملات على المدى القصير.
إلى جانب ذلك، تقوم إدارة الخزينة بضبط خطوط إئتمان مع البنوك المحلية والأجنبية في مجال عمليات الصرف والنقد وتعمل على احترام تراتيب البنك المركزي التونسي ومجموعة بنك قطر الوطني.

بفضل هذه الإدارة المحكمة، تمكنت إدارة الخزينة من الإستعلال الأمثل لتحركات أسعار الصرف وتحقيق أرباح محترمة.

السنة		2012	2013	2014	2015	2016	2017
أرباح ديبار)	الصرف(مليون	1	1,2	2,1	2,4	2 6	6 1

تطّور عدد الموظفين

في موفى سنة 2017 بلغ عدد إجمالي الموظفين 419 حيث تمّ إبتداب 9 موظفا و يمثل الذكور % 55 من عدد المتدربين و 45%من الإناث .

و قام 20 موظف بمغادرة البنك (استقالة، تقاعد، انتهاء عقد او شغل،طرد)

و في ما يلي بعض الإحصائيات لموظفي البنك:

توزيع الموظفين القارين حسب الفئة المهنية :

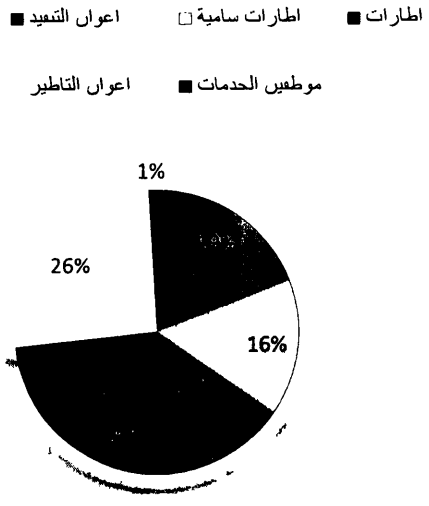

- **توزيع إجمالي الموظفين حسب الجنس**

228	الذكور
191	الإناث
419	**المجموع**

- **توزيع الموظفين حسب الشريحة العمرية**

9	أكثر من 55 سنة
22	من 51 إلى 55 سنه
140	من 36 سنه إلى 50 سنة
237	من 26 إلى 35 سنه
11	أقل من 25 سنه
419	**المجموع**

الحوكـــــمة

Board of Directors	مجلس الإدارة	Board Committees لجان المساندة للمجلس		
		NR	ACC	R C
Chairman of the BOD رئيس مجلس الادارة	Mr Alı Rashıd El Mohannadı السيد علي راشد المهندي			
Members الأعضاء	Mr Alı Abdulla Darwısh السيد علي عبد الله درويش		X	
	Mr. Abdulla Nasser AL-KHALIFA السيد عبد الله ناصر آل خليفة	X		X
	Ms. Sheıkha Salem Al-Dusarı السيده سحه سالم الدوسري		X	
	Ms. Fatma Al-Sueedı السيدة فاطمة السويدي			X
	Mr. Hassan Abdulla AL-ASMAKH السيد حسن عبد الله الأصمخ	X		X
	Mr Khaleel Al-Ansarı السيد خليل الأنصاري	X		X
	Mr Mohamed Bıchıou* السيد محمد بشيو		X	
	Mr. Abdelkader Boudrıgua* السيد عبد القادر بودريغه			X
CEO المدير العام	Mr. Habib Chehata السيد حبيب شحاته			

NR : Nomınatıon & Remuneratıon Committee
A CC : Audıt and Compliance Committee
R C : Rısk Committee

لحنه التعيينات و التاحير
اللحنه الدائمة للتدقيق الداحلي ومراقبه الإمتنال
لحنة المحاطر

(*) Independant Member and Presıdent of the Committee

تقرير الحوكـــــمة

توطئـــــة،

إنّ محلس إدارة بنك قطرالوطني (تونس) يحدّد التزامه المطلق بتطبيق قواعد التصرّف السليم والحوكمة الرشيدة التى ضبطها القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في11جويليه 2016 المتعلق بالبنوك و المؤسسات الماليةو منشورالبنك المركزي التونسي عدد 06 لسنة 2011 المؤرخ في 20 ماي 2011، باعتبارها عنصرا أساسيا وجزءا لا يتجزّأ من ثقافة المجمع.

قام البنك منذ سنة 2013 بوضع الأسس الكفيلة لتفعيل ما جاءت به سياسة الحوكمة الرشيدة للبنك وذلك سعيا منه للامتثال للمتطلبات القانونية و الدولية الخاصة بحوكمة الشركات .

أبرز الإنجـــــازات (2015-2017)

سنة 2015

- تعزيز فريق إدارة الامتثال بموظفين مؤهلين يغطون المجالات الرئيسية من الخدمات المصرفية. الحوكمة وتكنولوجيا المعلومات والشؤون القانونية والتجارية والعمليات مع الخارج ..
- وضع خطة عمل سنوية لإدارة الإمتثال تغطي عشرفات مهمة إلى إثنين وأربعين عملاً

- البنية التحتية لإدارة الامتثال
- الحوكمة
- الإمتثال لقانون FATCA
- منظومة التنميط
- منظومة اعرف عميلك
- منظومة التحري
- آداب المهنة / الأخلاق
- اللوائح المصرفية
- استمرارية الأعمال
- قبول العملاء

- وضع خارطة طريق للإمتثال لمنشورالبنك المركزي التونسي عدد 06 لسنة 2011
- إنشاء وإعادة النظر في المدونات والمواثيق وسياسات QNB تونس

- ميثاق إدارة الإمتثال
- سياسة إدارة الإمتثال
- سياسة قبول الهدايا
- سياسة التضارب في المصالح
- مواثيق لحال دعم الإدارة العامة
- سياسة واجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب
- دليل الحوكمة
- ميثاق أخلاق المهنة
- سياسة متابعة العقوبات
- سياسة مراقبة عمليات التجارة الدولية

- توزيع ميثاق أخلاق المهنة وإعلان تضارب المصالح
- توزيع دليل الرئيّ الرسمي
- تعويض صفة اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي بلجنه التدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال بعد الحصول على موافقة البنك المركزي التونسي في 2015/11/11

- إنشاء نظام لإدارة المخاطر التشغيلية
- إنشاء إدارة للحوكمة والتفقد

سنة 2016

- وضعت إدارة مراقبة الامتثال خطة عمل سنويه تفصيلية وفق اقرارها من المجلس . هده الخطة شملت أساسا إجراءات لإتقان ومعالجة مخاطر عدم الامتثال

وقد غطت الخطة الموضوعه في بداية العام 20 فئة منها 16 فئة تم انجازها في عام 2016

طوال هدا العام، كان قد تم دفع اهتماما خاصا جدا في الامتثال لقواعد الحوكمة الرشيدة

- وضع خارطة طريق للإمتثال للقانون 2016-48 وبعثها للبنك المركزي و عرضها على لجنة التدقيق و الامتثال

لتعزيز ممارسات الحوكمة وضعت ادارة الامتثال الاجراءات التالية

- وضع منظومة الابلاغ عن المخالفات -Whistleblowing
- نشر سياسات و اجراءات ادارة الامتثال
- تخصيص حساب للبعلم الإلكتروني في مجال الإبلاغ عن المخالفات لبعض كوادر البنك في اطار بناء ثقافة الامتثال ومنع أي انتهاك داخلي أو خارجي
- تحديث مدونة قواعد الأخلاق وفقا للمادة رقم 186 من قانون البنوك رقم 2016-48 من خلال المشاركة في وضع الصيغة النهائيه لمدونه أخلاق المهنه من قبل الجمعية المهنية للبنوك
- تتبع شكاوي العملاء من خلال مراجعة الاجراءات الخاصة بذلك

سنة 2017

وضعت إدارة مراقبة الامتثال خطة عمل سنوية تفصيلية وفق اقرارها من المجلس

كما وضعت خارطة طريق تخص الامتثال لمنشور البنك المركزي عدد 2017-08 الخاص بالرقابة الداخلية و مقاومة تبييض الاموال و تمويل الارهاب . ودفع مبالغ اجار التعدمات في هذا المجال ضمن اللجنة الشهريه لمراقبة الامتثال

احتراما لخارطة الطريق الخاصة بتطبيق القانون عدد 2016-48 قامت ادارة مراقبة الامتثال :

- بتحيين السياسات و الاجراءا ت التالية :

-سياسه اداره وصعيات بصارب المصالح و اعلان بصارب المصالح و السريه و قد وقع توزيع هدا الاعلان على جميع موظفي البنك في نطاق عمليه التصريح السنوية.

-سياسه واجراءات التنليع مع وضع على ذمه كافه الموظفين آليات خاصة بالتنبلغ مثل خط هاتف خاص، بريد الكتروني خاص و نموذج خاص للتنبلغ.

- السهر على تحديث مواثيق لجنه المخاطر و لجنه التدقيق الداخلي و مراقبة الامتثال.
- تحديث مواثيق اللجان المنبثقه عن الادارة العامة (اللجان الداخلية).
- المشاركة في اعداد مدونات اخلاق المهنة الخاصه بموظفي البنوك، بالعلاقة بين البنوك و الحرفاء و ذلك في نطاق المشروع القطاعي الذي تقوم به الجمعيه المهنيه للبنوك

منظومـــة الحوكمة الرشيدة للبنك

الميثـــــاق دليل الحوكمة

في 03 جوان 2016 صادق مجلس الاداره عل دليل الحوكمه الدي وقع اعداده في نطاق احترام خارطة الطريق التي وضعها البنك للامتثال لمنشورالبنك المركزي التونسي عدد 06 لسنة 2011 المؤرخ فى 20 ماي 2011. هدا الدليل يضبط أهداف ومبادئ التصرف السليم، آليات تحقيقها على مستوى البنك و كدلك مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة تجاه البنك أخذا بعين الاعتبار لطبيعه وحجم نشاط البنك.
وقد تعهّد أعضاء المجلس بالعمل على الامتثال للضوابط التي يضعها البنك المركزى التونسي فى هدا المجال مؤكدين حرصهم التامّ على إصدار القرارات ذات الصلة والعمل على تفعيل ما جاء في دليل الحوكمة.

*أهداف ميثاق البنك المتعلقة بحوكمة الشركات:

تتمثل الأهداف المرسومة وفقا للشروط المتلى للسلامه والموثوقيه والشمولية فيما يلي:

- التحقق من أنّ جميع العمليّات المنجزة من قبل البنك تمتثل للقواعد التشريعيه والترتيبية النافذة وكذلك للأعراف المهنية والأخلاقية؛
- التحقق من وضع النظم التي تضمن سياسة ورقابة المخاطر والنتائج المرسومة؛
- التحقق من أنّ درجة المخاطر تتلائم مع توجهات النشاط كمقما يحددها مجلس الإدارة؛
- التحقق من وضع النظم والإجراءات الكفيلة بالسيطرة على المخاطر المرتبطة بمختلف نشاطات البنك وخاصه مخاطر القرض ومخاطر السوق ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الوساطة ومخاطر الدفع ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيليه؛
- التحقق من أنّ المخاطر المذكورة أعلاه مسيطر عليها بشكل صحيح خاصه من خلال الامتثال الكامل للإجراءات والحدود وقواعد التصرف التي يضبطها مجلس الإداره؛
- التحقق من موثوقية وجودة وسرعة توفير المعلومات إلى الإداره العامة ومجلس الإداره وسلط الإشراف والرّقابة والغير وتكتسي جودة المعلومات المحاسبية والمالية وجودة المعلومات التي تهدف إلى قياس المخاطر والمردودية أهمية خاصة في هدا المجال؛
- التحقق من آليات التقييم والتدوين والحفظ وتوفّر المعلومات المحاسبية والماليه، خاصة من خلال ضمان توفّر مسلك التدقيق؛
- التحقق من جودة نظم المعلومات والإفصاح؛
- التثبت من تنفيذ التدابير التصحيحية المتخذة داخل البنك في آجال معقولة؛
- الحفاظ على سلامة العمليات والقيم والأموال والأشخاص؛
- ضمان مراعاة الأهداف والقواعد التي تضبطها الإداره العامّة؛
- توفير موارد بشريّة تمارس الرقابة الدائمة والدوريّة وفقا لما تقتضيه حجم البنك وطبيعة نشاطه

*مبادئ البنك المتعلقة بحوكمة الشركات:

يستوجب تنظيم البنك وإجراءاته اعتماد المبادئ التّالية لتحقيق الأهداف المذكوره آنفا

- رسم تنظيم البنك بشكل يحقق الاستقلال التام بين المصالح المكلفة بالتعهّدات والمصالح المكلفة بالمصادقة وخاصة المصادقة المحاسبية وبالدفوعات وبمتابعة واجبات العنايه المرتبطة برقابه المخاطر؛
- وتطبق هذه القاعدة خاصة في المجالات التالية
  - الخزينة والصرف، من خلال الفصل بين المكاتب الأماميّة والمكاتب الخلفيّة؛
  - القرض من خلال الفصل بين المصالح التي تصادق على القروض والمصالح التي تعدّ الملفّات وتحرر الدفوعات وتسجل العمليّات؛
- تكون المصالح التشغيلية بالمقر والفروع مسؤوله على الحسابات المفتوحة لديها لسجل العمليات؛
- تقوم المصالح التشغيلية والفروع بمتابعة هذه الحسابات بكل دقّه وانجاز الرقابه عليها بصفة مستمره؛
- يبصهر بنظام الرقابة في التنظيم والأساليب والإجراءات المتعلقه بمختلف العمليّات؛
- تكتسي الرقابة طابعا شموليا وتغطي مختلف مكونات البنك من مصالح المقرّ والفروع؛
- يمارس الأعوان المكلّفون بالرقابة الدورية مهامهم باستقلالية تامة عن مختلف المصالح محلّ الرقابة؛
- تشمل منظومة الرقابة للبنك صنفين من الرقابة الرقابة الدائمه والرقابه الدوريّة؛

- أن تراعي مدوّنات الإجراءات بالبنك جملة هذه المبادئ كما يجب أن تحقق معالجة للعمليات تضمن مستلزمات النجاعة والإنتاجية وتوفر للجرفاء خدمات ذات جودة عالية ومربحة.

مجلس الإدارة

وفقا للمادة 37 من النظام الأساسي للبنك، يجتمع مجلس إدارة بنك قطر الوطني بدعوة من رئيسه أو من نصف عدد أعضائه كلما دعت مصلحة البنك لذلك.. وقد التأم المجلس 6 مرات خلال سنة 2017.

الصلاحيات

وفقا للمادة 39 من النظام الأساسي للبنك، يتمتع مجلس الإدارة بالخصوص بالصلاحيات التالية.

- دعوة الجلسة العامة للانعقاد وضبط جدول أعمالها؛
- إعداد الموازنة وحسابات الأرباح والخسائر السنوية ووضعها على ذمة مراقب الحسابات قبل انعقاد الجلسة العامة؛
- تقديم الاقتراحات على الجمعية العامة بشأن الزيادة أو التخفيض في رأس مال البنك أو التمديد في مدته أو إدماجه في شركة أخرى أو حلّه قبل الأوان أو تعديل النظام الأساسي؛
- المصادقة على الاتفاقيات التي تعقد بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو بواسطة بين البنك والأشخاص المرتبطين به...؛

مدة العضوية وتسديد الشغور

يشغل عضو مجلس الإدارة منصبه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ما لم يستقيل أو يفقد الأهلية لمنصب عضو مجلس الإدارة أو يتوقف عن شغل المنصب ويمكن تجديد عضويته كل من العضوين المستقلين لمرة واحدة.
في حالة خلو منصب أحد أعضاء مجلس الإدارة بشكل طارئ، يجوز شغله بآخر يعينه الطرف الذي يكون العضو المتخلي منه ويتولى عضو مجلس الإدارة المعين بهذه الكيفية منصبه للفترة المتبقية من مدة تعيين العضو الذي عيّن مكانه. وفي هذه الحالة، فإنّ هذه التعيينات تعرض على الجمعية العامة في أول اجتماع لها للمصادقة عليها نهائيا.

تركيبة المجلس
(في موفى سنة 2017)

- السيد علي راشد المهندي
- السيد علي عبد الله درويش
- السيد عبد الله ناصر آل خليفة
- السيدة شيخة سالم الدوسري
- السيده فاطمه السويدي
- السيد حسن عبد الله الأصمخ
- السيد خليل الأنصاري
- السيد محمد بيشيو
- السيد عبد القادر بودريقة

اللجان الترتيبيـة المساندة للمجلس سنة 2017

تقوم اللجان الترتيبيّة المتخصصة في مجالات التدقيق و مراقبة الإمتثال و رقابة المخاطر و التعيينات و التأجير (وهي على التوالي، لجنة التدقيق ومراقبة الإمتثال ، لجنة المخاطر و لجنة التعيينات و التأجير) بمساندة مجلس الإدارة عند أدائه للمهامّ الموكلة إليه واتخاذ القرارات الاستراتيجية ذات الصلة.

بمقتضى القانون عدد 48 المؤرخ في 2016/07/11 تمّ تعديل تركيبة اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة و عددها 3 وهي لجنة التدقيق و لجنة المخاطر واحداث لجنة التعيينات و التأخير و قد تمّ ذلك بمقتضى قرار مجلس الإدارة المؤرخ في 2016/12/01 و تتركب هذه اللّجان من الأعضاء الآتي ذكرهم

لجنة التدقيق الداخلي و مراقبة الإمتثال
السيد محمد بيشيو (رئيس)
السيدة شيخة الدوسري
السيد علي عبد الله درويش

لجنة المخاطر
السيد عبد القادر بودريقة (رئيس)
السيد عبد الله ناصر آل خليفة
السيد خليل الأنصاري
السيد حسن الأصمخ
السيدة فاطمة السويدي

لجنة التعيينات والتأخير .
السيد عبد الله ناصر آل خليفة
السيد خليل الأنصاري
السيد حسن الأصمخ

لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال (اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي سابقاً)

تمّ تعويض اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي بلجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال بعد الحصول على موافقة البنك المركزي التونسي بتاريخ 2015/11/11.

تتكوّن اللجنة من ثلاث أعضاء على الأقلّ ويترأسها عضو مستقلّ بمجلس الإدارة على معنى الفصل 23 من القانون عدد 65 لسنة 2001 والفصل 13 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 06 لسنه 2011 ولا يمكن تحديد مدة نيابته الا مرة واحدة وتجتمع اللجنة على الأقلّ ستّ مرّات في السنة ولا تكون هذه الاجتماعات صحيحة إلاّ بحضور ثلاثة أعضاء على الأقلّ.

تركيبة لجنة التدقيق الداخلي و مراقبة الامتثال (في موفى سنة 2017)
السيد محمد بيشيو (رئيس اللجنة)
السيدة شيخة سالم الدوسري (عضو)
السيد علي عبد الله درويش (عضو)

أبرز المهامّ
يضبط ميثاق لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 24 ماي 2017 مهامّ اللجنة ومن ابرزها

- متابعة حسن سير المراقبة الداخلية واقتراح إجراءات تصحيحية والتأكد من تنفيذها،
- مراجعة أهمّ تقارير المراقبة الداخلية والبيانات المالية قبل إحالتها إلى البنك المركزي التونسي،
- إبداء الرأي للمجلس حول التقرير السنوي والقوائم المالية،
- متابعة نشاط هيكل التدقيق الداخلي وعند الاقتضاء باقي الهياكل المكلفة بمهامّ رقابية وإبداء الرأي في برامج المراقبة ونتائجها،
- التثبت من وضوح المعلومات المعروضة وتقييم تناسق وملائمة نظم قياس المخاطر ومراقبتها والسيطرة عليها،

- دراسة النقائص المسجّلة على مستوى منظومة الرقابة الداخلية التي ترفع إليها من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالرقابة داخل البنك واقتراح التدابير التصحيحية في العرض؛
- إبداء الرأي إلى مجلس الإدارة حول تعيين المسؤول على الهيكل المكلّف بالتدقيق الداخلي والمدققين الداخليين وبخصوص ترقياتهم وأجورهم؛
- إقتراح تعيين مراقبي الحسابات و/أو المدققين الخارجيين وإبداء الرأي حول برنامج ونتائج أعمالهم؛
- الحرص على أن يقع دعم الهياكل المكلّفة بالتدقيق الداخلي وبمراقبة الامتثال بالموارد البشرية واللوجستية اللازمة لأداء مهامهم بنجاعة؛
- كما تمارس اللجنة المسؤوليات المرتبطة بالتدقيق الداخلي من خلال مراجعة واعتماد الميثاق والخطط والأنشطة والهيكل التنظيمي لإدارة التدقيق الداخلي للبنك، وضمان عدم وجود قيود غير مبررة على عملها وعلى حصولها على سجلات ووثائق البنك والتواصل مع أفرادها حسب وعند الحاجة من أجل أداء مهامها؛
- و تضطلع اللجنة بالمهام المرتبطة بمسائل الامتثال من خلال مراجعة واعتماد الميثاق وخطط وأنشطة إدارة الامتثال والمتابعة للبنك، إضافة إلى التأكد من وجود آلية فعالة للمراقبة والرصد وتقديم التقارير عن إجراءات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و المسائل المتصلة بها؛
- كما تستعرض اللجنة عملية الإبلاغ عن الانتهاكات والسجل المتعلق بذلك، إضافة إلى إصدار توصياتها بشأن التقرير السنوي لحوكمة الشركات الذي تعده إدارة الامتثال وفقا للمتطلبات التنظيمية؛
- وتحرص اللجنة أيضا على التأكد من كفاءة وظيفة الامتثال فيما يخص كشف الانحرافات والمخالفات داخل البنك، كما تضمن عدم وجود أي عوامل تؤثر على استقلاليتها و موضوعيتها، فضلا عن تقديم تقارير ملائمة عن وظيفة الامتثال، مع الأخذ في الحسبان متطلبات لجنة "بازل" وتوصيات مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال؛ علاوة على مراجعة فعاليته بتمام رصد الامتثال للقوانين واللوائح ونتائج التحقيقات الإدارية والمتابعة (بما في ذلك إجراءات تأديبية) من أي حالات عدم الامتثال داخل البنك و مراجعة نتائج التفقد من قبل أي هيئة تنظيمية وكذلك ملاحظات المراجعة.

وتتولى اللجنة مسؤولية رفع تقارير منتظمة عن أنشطتها و قضاياها و توصياتها ذات الصلة الى مجلس الادارة. وتقوم اللجنة، مع مراعاة المتطلبات التنظيمية المعمول بها، بإبلاغ المساهمين بتركيبة اللجنة ودورها ومهامها وكيفية تحديدها وأي معلومات أخرى بقتضيها اللوائح. كما تستعرض أي تقارير أخرى تصدر عن البنك فيما يتعلق باختصاص اللجنة.

لجنة المخـــاطر

حرصا من مجلس إدارة بنك قطر الوطني (قوس) على اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطبيق قواعدها في البنك مثلما نصّ على ذلك دستور البنك المركزي التونسي عدد 6 لسنة 2011، تمّ إحداث لجنة المخاطر بمقتضى قرار مجلس الإدارة المنعقد في 10 أفريل 2013
وتتألّف لجنة المخاطر من ثلاثة أعضاء على الأقلّ، يقوم بتعيينهم مجلس الإدارة من بين أعضائه الذين تتوفر لديهم الكفاءة والخبرة اللازمة لأداء مهامهم وذلك لمدّة تتوافق مع مدّتهم النيابية بمجلس الإدارة ويترأس اللجنة عضو من أعضاء مجلس الإدارة من ضمن الأعضاء المستقلّين بمجلس الإدارة، لا يمكن تجديد مدة نيابته أكثر من مرتين وتتوفّر لديه كفاءة عالية وخبرة جيّدة في مجال إدارة المخاطر.
كما تجتمع لجنة المخاطر بدعوة من رئيسها ستّ مرات على الأقل في السنة وكلّما اقتضت الضرورة لذلك.

- تركيبة لجنة المخـــاطر (في موفى سنة 2017)

السيد عبد القادر بودريعة (رئيس)
السيد عبد الله ناصر آل حليفة
السيد خليل الأنصاري
السيد حسن عبد الله الأصمخ
السيدة فاطمة السويدي

- أبرز المهامّ

أحدثت لجنة المخاطر لمساعدة المجلس على الاضطلاع بمسؤولياته في مجال التصرّف ورقابة المخاطر ومراعاة التشريع والسياسات ذات الصلة. ويضبط ميثاق لجنة المخاطر المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 10 أفريل 2013 مهامّ اللجنة التي تتولّى مؤازرة المجلس بالخصوص فيما يلي

- بلورة وتحديث إستراتيجية إدارة مختلف المخاطر وضبط أسقف التعرّض إلى المخاطر والأسقف التشغيلية؛
- المصادقة على نظم قياس ومراقبة المخاطر؛
- مراقبة مراعاة إستراتيجية إدارة المخاطر من قبل الإدارة العامّة؛
- النظر في تعرّض البنك لمختلف المخاطر المرتبطة بالنشاط (بما في ذلك مخاطر الفرص ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية) والامتثال للإستراتيجية المضبوطة للغرض؛
- تقييم سياسة المخصّصات والتلائم المستديم بين الأموال الذاتية ونمط المخاطر؛
- دراسة المخاطر الناتجة عن القرارات الإستراتيجية لمجلس الإدارة؛
- المصادقة على مخططات استمرارية النشاط؛
- تعيين المسؤول عن الهيكل المكلّف بمراقبة ومتابعة المخاطر وتحديد مكافأته الماليّة؛
- متابعة الفروض المسندة للحرفاء التي تفوق تعهداتهم لدى مؤسسات الفرض المماثل المنصوص عليها بالفصل 7 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمتعلّق بتقييم المخاطر وتعطيتها ومتابعة التعهدات؛
- اقتراح التدابير التصحيحية أو التكميلية اللازمة لضمان مزيد السيطرة على المخاطر على مجلس الإدارة.

خلال سنة 2016 امتثل كل من مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه لمنشورالبنك المركزي التونسي (2011-06) بالنسبة للتركيبة واحترام العدد الادنى لانعقاد
الاجتماعات

لجنة التعيينات و التأجير

وفقا للقانون عدد 48 لسنة 2016 وقع احداث لجنة للتعيينات والتأجيرمنبثقة عن مجلس الادارة. و تتكون هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الادارة .

تركيبة لجنة التعيينات و التأجير (في موفى سنة 2017)

السيد عبد الله ناصر آل حليفة (عضو)
السيد خليل الأنصاري (عضو)
السيد حسن عبد الله الأصمخ (عضو)

- أبرز المهامّ
تهتم هذه اللجنة خاصة بمتابعة سياسات البنك التالية

- -سياسة التعيين و التأجير
- -سياسة تعويض المسيرين و الاطارات العليا و الانتدابات
- -سياسة ادارة وصعيات تضارب المصالح

مراقبو الحسابات (في موفى سنة 2017)

تعيّن الجمعية العامة العادية للمساهمين مراقبين اثنين أو أكثر لحسابات البنك لمدّة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويكونا مسؤولين عن صحة البيانات الواردة في تقاريرهما بصفتهما وكيلان عن المساهمين.
تمّ تعيين مراقبي حسابات البنك من قبل الجمعيه العامه العاديه للمساهمين وهما

مكتب KPMG (المدة النيابة الثانية 2015-2016-2017)

مكتب آرنيست ويونغ (المدة النيابة الثانية 2016-2017-2018)

الموفـق المصرفي (في موفى سنة 2017)

يشغل السيد محمد لطفي العبيدي خطه موفق مصرفي للبنك خلفا للسيد منصف دريرة (ابتداء من غرة ديسمبر 2013 إلى موفى شهر أوت 2015، تمّ تجديدها مرة ثانية في موفى 2016) وذلك بمقتضى اتفاقية الخدمات المشتركة للتوفيق المصرفي التي تصعها الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية والمؤرخة في 23 ديسمبر 2013.

هيكلة رأس مال البنك (في موفى سنة 2017)

المساهمون	المبلغ (بالدينار)	عدد الأسهم العادية	عدد الأسهم ذات الأولوية في الربح	% في رأس المال
بنك قطر الوطنـــي	259 974 300 000	25 698 150	299 280	99 99%
حواصّ تونسيون	25 700 000	1 850	720	0 01%
المجمـــوع	**260 000 000.000**	**25 700 000**	**300 000**	**100%**

الإدارة التنفيذيـــة
عيّن مجلس الإداره المدير العامّ مع مراعاه السلط التي تخولها القانون صراحه للجلسات العامه ولمجلس الإدارة ويتولى المدير العامّ تحت مسؤوليته الإدارة العامة للشركة.

يشغل السيد حبيب شحاته خطه مدير عامّ بنك قطر الوطني (قونس) بمقتضى محضر إجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 19 أفريل 2015

اللجان الداخلية المساندة للإدارة التنفيذية

أحدثت وحسب بنك قطرالوطني تونس لجان المساندة التاليه

- لجنة القيادة والإداره

- لجنة القرض

- لجنة الأصول والخصوم

- لجنة التحصيل والإستخلاص

- لجنة المخاطر

- لجنه الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- لجنة تكنولوجيا المعلومات

- لجنة العمليات

-لجنة ادارة الأزمات

- لجنة التقصي

- لجنة السلامة المعلوماتية

مهامّ اللجان الداخلية

تساعد اللجان الداخلية الإدارة العامة أثناء أدائها لمهامّ التصرف الموكله إليها بتفويض من مجلس الإدارة وتتطلّع أشغال وصلاحيات لجان المساعدة الداخلية ضمن مواثيق أعدّت للعرض. وتخضع نشاط لجان المساعده إلى القواعد العامه التّاليه

- لا يكون نصاب اللّجان صحيحا إلا إذا توفّر عدد الأعضاء المنصوص عليه بالمواثيق الخاصّه بكلّ لجنة؛
- لا تكون قرارات اللجان صحيحة إلا إذا توفرت شروط أحد القرارالمنصوص عليها بالمواثيق الخاصّه بكلّ لجنة،
- يجب على كل عضو تعيين نائب له في جميع اللّجان كلّما كان التفويض مرخّصا فيه. وللنّائب أن ينوب متوّبه في حالة الغياب مع إعلام الادارة المتعهدة باللّجنة المعنيّة؛
- يجب أن تكون لكلّ لجنة إدارة متعهّدة تسهرعلى توفيروتحيين المعلومات حول السّياسات والقرارات والتطوّرات المرتبطة بمجال نشاطها وفقا للمواثيق الخاصّة بكلّ لجنة،
- تساعد الإدارة المتعهّدة بكتابة اللّجنه في إعداد جدول الأعمال والوثائق ذات العلاقة،
- تلتئم اللّجان في مواعيدها التي يحدّدها المواثيق الخاصّة بكلّ لجنه ولا يمكن تأجيلها إلاّ عند الضرورة،
- تتولّى الإدارة المتعهّدة رئاسة اللّجنة في صورة تعذّر الحضور على المدير العامّ.

اللجان الداخلية (في موفى سنة 2017)

Management Committees at QNBT after amendments		Periodic Meetings	Secretaries	Mandatory attendance of CEO
Executive Committee	لجنة القيادة والادارة	Monthly	-	Yes
Credit Committee	لجنة القرض	As and when needed	Risk Department	Yes
Local ALCO (Asset Liability Management Committee)	لجنة الاصول والخصوم	Monthly	Finance Department	No
Recovery Committee	لجنة التحصيل والاستخلاص	Bimonthly	Risk Department	No
Risk Committee	لجنة ادارة المخاطر	Biannual	Risk Department	Yes
Compliance, AML and CFT Committee	لجنة الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	Monthly	Compliance Department	Yes
Information Technology Committee	لجنة تكنولوجيا المعلومات	Quarterly	IT Department	Yes
Operations Committee	لجنة العمليات	Quarterly	Operations Department	Yes
Crisis Management Committee	لجنة ادارة الازمات	As and when needed	Risk Department (Operational Risk)	No
Investigation Committee	لجنة التقصي	As and when needed	Legal adviser, Litigations	Yes
Information Security Committee	لجنة السلامة المعلوماتية	Quarterly-As and when needed	Risk Department (under the supervision of General Management	Yes

الهيكلة العامة لمنظومة الرقابة الداخلية والامتثال والمخـاطر

يشمل نطام الرقابة الداحليه حميع العمليات والأساليب والدادير التي تهدف إلى صمان سلامة العمليات وكفاءتها وفعاليتها وحماية أصول البنك وموثوقية المعلومات المالية وامتنال هده العمليات للقوانين والمناشير المعمول بها.

إنّ منظومه الرقابه الداخلية للبنك تعدّ حديثه نسبيا وهي لا تتركّز على مستوى إدارة واحدة حيث تمّت إعادة صياغتها وتركيزها تدريجيا تزامنا مع تركيز النظام المعلوماتي الحديد للبنك والهيكلة الحديدة الناتجة عنه بهدف تغطية شاملة للبنك.

وتتألف منظومة الرقابة الداخلية للبنك من الرقابة الدائمة والدورية التي تنحر (بالتسلسل) على مستوى الفروع والمصالح التشغيلية والمركزية دات النظر والتي تفصّل كالتالي

- الرقابة الداخليه المستمره (كمستوى أول من الرقابه) المنحره على مستوى الفروع والمكاتب الأمامية للبنك،
- الرقابة المستمرة للعمليات التابعة لإدارة العمليات،
- معالجة تشكيات الحرفاء والتحقق من الدفوعات التابعه لإدارة العمليات،
- إدارة المخاطر بما فيها مراقبة التعهدات (مخاطر الإئتمان) والمخاطر التشغيلية (والتي تشمل بدورها مخاطر النظم والسلامة المعلوماتية) بالإضافة إلى مخاطر السوق والسيوله،
- الرقابة المالية الدورية التي تتصمن الرقابة المحاسبة ومراقبة التصرف والمردودية والميزانية علاوة على التقارير / التصاريح المالية والقانونية،
- التفقد وحودة الخدمات (مستوى ثاني من الرقابة الدوريه) والتي تنحر مهامها تحت سلطة الإدارة التنفيذية للبنك في ظلّ غياب إدارة مركزية للعمليات وذلك وفقا لبرنامج عمل سنوي تصادق عليه الإدارة العامّة ويرفع إلى لحنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال نطلب منها للإعلام، علاوة على مهامّ التفقد الفحئية المنحرة،
- رقابة الامتثال (كمستوى ثاني من الرقابة) التي تنحر على مستوى إدارة مراقبة الامتثال والتي تمارس مهامها الخاصة برقابة الامتثال، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الحوكمة والانضباط تحت سلطة مجلس الإدارة وإشراف لحنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال التي تصادق على برامج أعمالها والإجراءات والمواثيق الخاصة بها،
- الرقابة الدورية من المستوى الثالث (بمعنى رقابة المراقبة) والتي تنحر على مستوى إدارة التدقيق الداخلي وفقا لبرنامج عمل سنوي يصادق عليه من قبل لحنه التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال وتمارس إدارة التدقيق وبشكل مستقلّ تماما عن المصالح محلّ التدقيق مهامها تحت سلطة المجلس وإشراف لحنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال.

الرقابة الدائمة:

يعنى الفروع وهياكل البنك التشغيلية بالرقابه الدائمة للعمليات، وقد تمّ مؤخرا ضبط قائمة في مراسلي إدارة مراقبة الامتثال على مستوى الإدارات وإعداد الإجراءات الخاصة بالتصاريح الدوريه دات الصلة، بالإضافة إلى قيام البنك منذ سنه 2013 بوضع إجراءات الرقابة الداخلية (PCI) وتعيين الأعوان المكلفين بالمراقبة الدائمة على مستوى الفروع، التي تشرف عليها كلّ من إدارة الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الخدمات المصرفية للشركات.

الإفصاح (reporting): يعنى المكلفون بالمراقبة الدائمه على مستوى الفروع والمصالح التشغيلية / المركزية بعمليات الإبلاغ أو الإفصاح عن مختلف العوارض أو حالات عدم الامتثال إلى إدارة مراقبة الامتثال قصد التقييم والمتابعة واقتراح التدابير الوقائية والتصحيحيه اللازمه وهو ما قد يسهم في تكوين / إثراء قاعده بيانات العوارض والمخاطر المسجلة.

الإدارة العامـــة **DIRECTION GENERALE**

↓

Business Area **(Pôle Affaires)**	**Business Support** **(Métiers Support)**
Retail الخدمات المصرفية للأفراد Corporate الخدمات المصرفية للشركات ↓ Zone المنطقة ↓ Branches (سكة الفروع)	<u>Direction des Operations :</u> Branch Centralized Operations (BCO) Banking Operations (COD) Credit Operations (CLD) Trade Finance Operations Treasury Operations Policies & Procedures Operations Control & Reconciliation Accounts Investigations & Customer Complaints
<u>Tresury الخزينـــه</u> Treasury Trading Treasury Corporate Sales	IT نظم المعلومات Human Capital الموارد البشرية General Services الوسائل العامـــة Corporate Communication الاتصالات

الرقابة الدورية:

تنحر الرقابة الدوريّة على مستوى كل من إدارة العمليات وإداره المحاطر وإدارة الرقابة المالية وإدارة التعهد وحودة الحدمات وإدارة مراقبة الامتثال باعتبارها الرقابة الدورية من المسوى التابي وكدلك إداره التدقيق الداحلي التي تعبى بالرقابة من المستوى الثالث فصلا عن مراقبي الحسابات الدين بشكلس الرقابه من المستوى الرابع والتي تهدف إلى التحقّق من أنّ الرقابة المصممة بمدوّنة الإجراءات تطبّق فعلا والسبب من امتالها للقوابس وبالتالي فهي تمثّل "رفابة الرقابة".

هدا كما يقوم كلّ من التدقيق الداحلي ومراقبي الحسابات دوريا بتقييم منطومة الحوكمة والرقابة الداحلية

التقارير (reporting): تعبى الهياكل المركزية المكلفة بالمراقبة الدورية بإعداد تقارير المهام المنحرة وتقارير دورية حول بشاطها وعرضها للنظر والمصادقة على اللحان المحتصة.

➢ مراقبة الامتثال:

مراقبة الامتثال هي وظيفة مستقلة تعطي جميع مجالات أنشطة البنك.

على هذا النحو، تراقب و تشارك في امتثال الاجراءات و الأنظمة الداخلية الى التشاريع والنصوص القانونية والترتيبية السائدة، في اطارسياسة النزاهة.

و تعطي وظيفة مراقبة الأمتثال على وجه الخصوص المجالات التالية

- أخلاق المهنة

- الحوكمة

-الأمن المالي

- منع غسل الأموال و تمويل الأرهاب

-منع الغش

- منع تضارب المصالح

- حماية البيانات الشخصية و الالتزام بالسريه

.- متابعة احترام تطبيق قواعد سلوك المهنه المدرجة ضمن مدونه قواعد حسن سير المهنة

تهدف وظيفة مراقبة الامتثال الى ·

- تشخيص وتقييم مخاطرعدم الامتثال داخل المؤسسة.

- تنظيم وتنسيق وهيكلة اجراءات المراقبة الخاصة بالامتثال

-تقديم المساعدة لهياكل البنك الأخرى

رفع التقارير :

يصدرهيكل مراقبة الإمتثال تقاريردورية لإدارة الاشراف و المتابعة للمجموعة

كما يتعين على إدارة الامتثال رفع تقارير أنشطتها إلى لجنة التدقيق الداخلي و الامتثال التابعة لمجلس الإدارة وكذلك تزويد اللجنة بتعليقاتها وملاحظاتها على تقرير المدقق الخارجي وغيرها من التقارير المقدمة من المدققين الخارجيين و الجهات التنظيمية.

➢ منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تعتمد منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الرّكائز التالية

- دائرة مكافحه غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهي هيكل يتبع تحت إداره مراقبة الإمتثال
- المسؤول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويتولّى مهامّ الوقاية من خلال التدريب والإعلام .

وتفصّل منظومة مكافحه غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك ضمن مدوّنة إجراءات يعمل على تحيينها دوريا

➢ التدقيق الداخلي:

تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها تحت سلطه مجلس الإدارة (وترجع بالنظر إلى لجنة التدقيق ومراقبة الإمتثال) وبشكل مستقلّ تماما عن المصالح محلّ التدقيق.

تعمل إدارة التدقيق على تنسيق أعمالها مع المدقّقين الخارجيين وذلك لضمان تغطيه مناسبه لأعمال التدقيق، علما وأنه يقع ضبط قائمة المأموريّات ضمن برنامج سنوي للتدقيق يصادق عليه لجنه التدقيق ومراقبه الامتثال، يشمل بالأساس تقييم جودة منظومة الرقابة الداخليّة وبجاعة منظومة السلامه المرتبطه بنظم المعلومات والأشخاص والقيم والحفاظ على مسالك التدقيق وموثوقية المعطيات وحفظها، إلى جانب تنظيم وسير عمل المصالح.

التقارير (reporting): تقوم إدارة التدقيق بموافاه لجنة التدقيق ومراقبة الإمتثال بتقارير التدقيق الداخلي الخاصة بتقييم منظومة الرقابة الداخلية والحوكمه وبتقارير مهامّ التدقيق المنجزه وفقا لمنهجيه قائمة على المخاطر وتقوم اللجنة بدورها بمدّ مجلس الإدارة بتقارير دورية تأليفية لأبرز الموضوعات قصد المصادقه وذلك وفقا للميثاق الخاصّ بها كما تقوم لجنة التدقيق ومراقبة الامتثال بضبط وتقييم تقدّم برامج أعمال التدقيق الداخلي.

➢ متابعة المخاطر:

نظم قياس المخاطر

علاوة على ضوابط التصرف الحذر التي يضبطها البنك المركزي التونسي ومجلس الإدارة، تعنى لجنة المخاطر المساندة لمجلس الإدارة بوضع نظم فحص وقياس المخاطر بتلاءم مع طبيعة وحجم النشاط ويشمل كلّ من مخاطر القرض والسّوق ونسبة الفائدة والوساطة والدّفع والسيوله والمخاطر التشغيليّة، إلى جانب ضبط المعايير والأسقف الكفيلة بتحديد العوارض الهامة التي يتمّ التغطّي لها بمناسبة إنجاز الرّقابة الدّاخليّه.

التقارير (reporting): تضبط الإدارة العامّه آليّات قياس المخاطر وتعلم بها مجلس الإدارة (لجنة المخاطر) الذي يضع بدوره المعايير الكفيلة بتحديد العوارض الهامّة التي يجب إعلامه بها تكلّف إدارة التصرف في المخاطر بكتابة هذه اللجنة وهي تعنى بمدّها بتقارير دورية للعرض

إدارة الأعمال Business Area	الوظائف المساندة Business Support	نطاق الرقابة Control	
الخدمات المصرفيه للأفراد Retail الخدمات المصرفية للشركات Corporate الخزينة Treasury	العمليات Operations النظم المعلوماتية IT الموارد البشريه Human Capital الوسائل العامّه General Services الاتصالات Communication	**رقابة مستوى 3** التدقيق الداخلي Internal Audit	**رقابة مستوى 4** مراقبو الحسابات External auditors
		**رقابة مستوى 2 ** مراقبة الامتثال Compliance التفقد وجودة الخدمات Inspection & Quality الرقابة المالية Financial Control إدارة المخاطر Risk Management	